# النّحو العربيّ بين البنية والمعنى: دراسة في الأصول السّياقيّة والبلاغيّة

# Arabic Grammar between Structure and Meaning: A Study in Contextual and Rhetorical Origins

أ. سجية غربي♥

د. عبد المجيد سالمي♥

المُعرّف الرّقميّ للمقال:DOI 2025 10.33705/0114-027-004-007

تاريخ الاستلام:11-11-2025-تاريخ القبـول:13-11-2025-تاريخ النّشر: 15-12-2025

**ملخّص:** يبحث هذا المقال في الرّؤيّة التّكامليّة التي أقامها النّحاة العرب بين البنية والمعنى، من خلال تحليل العلاقة بين الإعراب والنّظم والوظيفة الدّلاليّة. وقد أبرز البحث الإعراب وسيلة لإبانة المعاني لا مجرد علامة صناعيّة وكيف تعاملوا مع ظواهر كالرّتبة والتّقديم والتّأخير باعتبارها أدوات بلاغيّة تعبّر عن الاهتمام والتّخصيص وتكشف عن المرونة الأسلوبيّة للّغة العربيّة. اعتمدت الدّراسة المنهج التّحليلي التّأويلي القائم على قراءة نصوص النّحاة واستنباط مبادئهم في ضوء المفاهيم اللسانيّة الحديثة. وخلصت إلى أنّ النّحو العربي القديم يحمل في جوهره وعياً تداولياً مبكّراً، إذ يربط بين القاعدة والدّلالة، وبين النّظام اللّغويّ والمقام الخطابي. ومن ثمّ، يمكن النّظر إلى النّحو العربي كعلم يقدّم نموذجاً فريداً لتحليل اللّغة في ضوء مقاصد المتكلّم وسياق الخطاب.

♥جامعة الجزائر2، الجزائر، البريد الإلكتروني:sadjiagherbi38@gmail.com(المؤلّف المرسل).

♥جامعة الجزائر2، الجزائر، البريد الإلكتروني: abdelmadjid.salmi@gmail.com

**كلمات مفتاحيّة:** النّحو العربي؛ المعنى؛ النّظم؛ الإعراب؛ التّقديم والتّأخير؛ الوظيفة الدّلاليّة؛ المقام؛ سيبويه؛ الجرجاني.

**Abstract:** This article examines the integrative vision established by classical Arabic grammarians between linguistic structure and meaning. It argues that Arabic grammar, as formulated by Sibawayh and al-Jurjānī, was not a merely formal system but an epistemological framework seeking to explain linguistic phenomena through speakers' intentions and contextual appropriateness. The study highlights how early grammarians viewed iʿrāb as a vehicle of meaning rather than a mechanical marker, and how they treated phenomena such as word order variation—particularly fronting and postponement—as rhetorical devices for emphasis and stylistic flexibility. Adopting an analytical and interpretive methodology, the research revisits key grammatical texts to extract underlying principles that resonate with modern linguistic and pragmatic theories. The findings suggest that classical Arabic grammar embodies an early pragmatic awareness, connecting syntactic order with communicative purpose and contextual relevance. Consequently, Arabic grammar emerges as a dynamic, meaning-oriented discipline that harmonizes structural stability with expressive adaptability, offering a sophisticated model for understanding the interplay between language, thought, and discourse context.

**Keywords:** Arabic grammar, meaning, naẓm, iʿrāb, word order, fronting and postponement, semantics, context, Sibawayh, al-Jurjānī.

**1. مقدّمة:** لقد سعت علوم العربيّة منذ نشأتها إلى هدف جليل هو صون لغة القرآن وتفسيرها، ثم تبيان إعجازها، وعندما تفشّى اللحن واضطربت الالسن بعد اتساع رقعة الدّولة الإسلاميّة، هبَّ العلماء يضعون القواعد التي تنحو منحى سنن العرب في كلامها، فكان ميلاد علم النّحو. ولم يكن غايّة رواد هذا العلم مجرد وضع أصول وقواعد لضمان السّلامة من الخطأ والخطل، بل كان هدفهم الأسمى هو الإبانة عن المعاني التي تتعلّق بالتّراكيب وسياقاتها ومقاماتها الوظيفيّة والدّلاليّة.

لقد أدرك النّحاة الأوائل، كسيبويه ومن تبعه، أنّ اللّغة ليست مجرد ألفاظ معزولة، بل هي أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم، وأنها ضرب من النّشاط الإنساني المتفاعل مع محيطه[1]. وبناءً على ذلك، حاولوا تطبيق المبدأ القائل بأنّ جانب الإعراب فرعٌ عن المعنى، فهم يضعون المعنى نصب أعينهم وهم يعالجون المسائل النّحويّة، مدركين القيمة الدّلاليّة التي تحدثها حركات الإعراب في تمييز الوظائف، ممّا يجعل الألفاظ المغلقة على معانيها تجد في الإعراب مفتاحها.

وتؤكّد هذه الدّراسة أن النّحو العربي القديم، خاصة في الإطار السّيبويهي والجرجاني، لم يكن نظاماً تجريدياً، بل كان نظاماً متكاملاً

يربط بين علوم اللّغة (النّحو والصّرف والبلاغة)، ويقوم على مبدأ النّظم الذي يقتضي وضع الكلام وفق ما يوجبه علم النّحو ومعانيه. كما أنّ النّحاة فطنوا إلى العلل البلاغيّة والنّفسيّة، حيث جعلوا العدول عن الرّتبة المحفوظة كظاهرة التّقديم والتّأخير، دليلاً على العنايّة والاهتمام بأمر المتقدَّم، ممّا يراعي مقاصد المتكلمين وأغراضهم.

وحال المخاطب ومقتضى المقام.

وعليه؛ يسعى هذا المقال إلى تحليل الرّؤيّة التّكامليّة بين النّحو والمعنى في التّراث العربي، عبر بحث العلاقة بين النّظم والإعراب والوظيفة الدّلاليّة، ومن

ثم تفكيك مبحث الرّتبة والعدول البلاغي (التّقديم والتّأخير) باعتباره أداة للتعبير عن الأفكار وملاءمة السّياق في الفكر النّحوي القديم.

**2. نشأة علوم العربيّة وأهدافها:**

**2. 1. الهدف الجليل لعلوم العربيّة:** إنّ علوم العربيّة قد سعت إلى هدفٍ جليلٍ، هو صونُ لغةِ القرآن الكريم من اللحن، ومحاولةُ فهمها وتفسيرها، ثمّ تبيانُ إعجازها.

ذلك هدفٌ رامه العلماء في مرحلةٍ تاليّة لحياة السّلف، الذين أدركوا الوحيَ عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم، فلم يكونوا في حاجةٍ إلى أن يسألوا عن معاني القرآن أو إعرابه، لأنهم عربُ الألسن، قد استغنوا بعلمهم به عن السّؤال عن معانيه، إذ وجدوا فيه ما وجدوه في كلام العرب من الوجوه والتّراكيب والتّلخيص.

وفي القرآن مثلُ ما في كلام العرب من وجوه الإعراب، ومن الغريب، ومن المعاني.

**2. 1. دافع نشأة علم النّحو ومقاصد النّحاة:** ولمّا تفشّى اللحنُ بعد أن اتّسعت رقعةُ الدّولة الإسلاميّة، هبَّ العلماء من العرب وغيرهم يضعون القواعد التي تنحو منحى سنن العرب في كلامها، فسمّوا ذلك "علمَ النّحو"، فشيّدوا به صرحًا عظيمًا لا يزال العرب والعجم ينهلون منه على السّواء.

فما الذي كان يقصده النّحاة من مساعيهم في هذا النّحو وتفريعاته؟

من يتأمّل هذا التّراثَ يميّز بين اتجاهين مختلفين:

اتجاهُ روّاد النّحو العربي كسيبويه وأقرانه، الذين أدركوا أنّ النّحو علمٌ يُراد به اكتشافُ السّبيل الذي سلكه العرب في التّعبير عن أغراضهم ومقاصدهم، وذلك من خلال تأليف الجمل، وتبيان ما يجب أن تكون عليه الجملةُ في ذاتها أو في علاقتها بالجمل التي تؤدّي المعاني المختلجة في صدور المتكلّمين.

وضبطُ أواخر الكلمات التي تتألّف منها تلك الجمل.

فكانت غايّة النّحويين وضعَ أصولٍ وقواعدَ لعلوم اللسان تجري على سنن العربيّة، وتضمن لتراكيبها السّلامةَ من الخطأ والخطل.

**3. النّحو والمعنى: الرّؤيّة التّكامليّة:**

**3. 1. النّحو والإبانة عن المعاني:** إنّ نحوهم لم يكن يهتمّ بالإعراب من حيث الشّكل والعِلَل بقدر ما كان يهدف إلى الإبانة عن المعاني الوظيفيّة والدّلاليّة التي تتعلّق بالتّراكيب وسياقاتها ومقاماتها.

وقد ألحَّ عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، وهو يُرسي دعائم نظريّة النّظم على ضرورة الرّبط بين النّحو ومعانيه، إذ يقول:

"إنّ النّظم ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علمُ النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رُسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها[2]"...

والنّظامُ النّحويّ لا ينفصل عن النّظام الصّرفيّ الذي يبحث في البنية الدّاخليّة للمفردات، كما أنّ علم النّحو يبحث في علاقات المفردات بعضها ببعض في الجمل المختلفة، وعلوم البلاغة تبحث في خواصّ التّراكيب، أي في إفادة جمال المعنى.

وكلّ علمٍ من هذه العلوم يرفد الآخر ويتّصل به اتصالًا وثيقًا، لأنّ البنية الدّاخليّة للكلمة تؤثّر على علاقتها بسائر الكلمات في الجملة الواحدة، ثم في القطعة الكاملة[3].

**3. 2. العلاقة بين النّظم والإعراب:** وهذه النّظرةُ السّيبويهيّة هي التي بنى عليها الإمامُ عبد القاهر الجرجاني نظريّتَه في دلائل الإعجاز، إذ يقول في مقدمته:

"هذا كلامٌ وجيزٌ يطّلع به النّاظر على أصول النّحو جملةً، وعلى كلّ ما يكون به النّظم دفعةً واحدة".

ويؤكّد هذا المعنى في مواضع كثيرة بقوله:

"فلستَ بواجدٍ شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، أو خطؤه إن كان خطأً، إلى النّظم، إلا وهو معنى من معاني النّحو قد أُصيب به موضعُه[4]"...

**3. 3. الإعراب والقيمة الدّلاليّة:** لقد حاول النّحاةُ الأقدمون تطبيق المبدأ القائل بأنّ الإعراب فرعٌ عن المعنى، فكانوا يضعون جانب المعنى نصب أعينهم وهم يعالجون مسائلهم النّحويّة، مدركين الصّلة الوثيقة بين الإعراب وحركاته وبين الإبانة عن المعاني المختلفة — الوظيفيّة منها والدّلاليّة — التي تختلج في نفوسنا ونريد إيصالها إلى المخاطبين.

فالإعراب عند ابن جنّي (ت 392هـ) هو الإبانةُ عن المعاني بالألفاظ، إذ يقول:

"ألا ترى أنّك إذا سمعتَ: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيدًا أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلامُ سجعًا واحدًا لاستبهم أحدُهما من صاحبه؟"

فهمُ ابن جنّي للإعراب فهمٌ معنويّ، إذ يجعل عِلّة الإعراب متّصلةً بالكلمات التي تدخل في التّراكيب، ويرى أنّ علّته معنويّة تتعلّق بالمتكلّم الذي يملك ناصيّة القول.

**3. 4.الإعراب والتّمييز الوظيفي:** فألقابُ الإعراب وعلاماتُه لم يضعها الواضعون عبثًا، بل أرادوا بها الدّلالةَ على تلك المعاني الوظيفيّة التي تؤدّيها الكلمة داخل التّراكيب من فاعليّة ومفعوليّة وغيرها.

أمّا العامل النّحويّ، فهو متّصلٌ اتصالًا وثيقًا بالمتكلّم؛ وقد أكّد النّحاةُ واللّغويّون هذا الفهم، على الرّغم من ميل بعضهم إلى فلسفة هذه العوامل. يقول ابن جنّي:

"إنّ العملَ في الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا لشيءٍ غيره"...

فلم يكن اهتمامُ النّحاة بعلل الإعراب غايّة في ذاته، بل وسيلةً لفهم الأحكام وتثبيتها في الذهن ليستطيع المتعلّم بها الموازنةَ بين الأحكام والمقارنةَ بين المواضع المختلفة.

**3. 5. الإعراب والتّأثير الأسلوبي:** كما أدركوا القيمةَ الدّلاليّة التي يُحدثها الإعراب وحركاته في المعنى، فجاء ذلك في أبحاثهم تصريحًا أو تلويحًا.

فالإعراب عندهم يمنح الكلمة مرونةً في الحركة داخل التّراكيب، ويتيح للشاعر والمتكلّم حريّة التّقديم والتّأخير تبعًا لمقتضيات المقام.

ويُوضّح الزَّجَّاجي (ت 337هـ) سرَّ لجوء نحاة العرب إلى الإعراب، وهو أنَّ الأسماء لما كانت تعتريها المعاني المختلفة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافةٍ، ولم يكن في صيغها ما يدلّ على تلك المعاني، جُعلت حركاتُ الإعراب دالّةً عليها.

وفي قولهم: «ضربَ زيدٌ عمراً»، دلَّ رفعُ «زيد» على أنَّ الفعل له، ودلَّ نصبُ «عمرو» على أن الفعل وقع به.

**4. الرّتبة والعدول البلاغي (التّقديم والتّأخير):**

**4. 1. مفهوم الرّتبة المحفوظة وغير المحفوظة:** اهتمّ النّحاة بالجانب المثاليّ للّغة، فتوصّلوا إلى مفهوم الرّتبة: المحفوظة وغير المحفوظة.

وقد عالجوا ذلك في مبحث التّقديم والتّأخير، إذ إنّ التّرتيب في الجملة الفعليّة يقتضي أن يكون الفعل أوّلًا، يليه الفاعل، ثم المفعول إن وُجد، وكذلك في الجملة الاسميّة.

هذه هي الرّتبة المحفوظة، أمّا إذا تقدّم المفعول على الفاعل، أو الخبرُ على المبتدأ، فإنّ في ذلك عدولًا عن المثال المعتاد.

وهذا ما اهتمّ به البلاغيّون في علم المعاني.

لقد تجنّب البلاغيّون الكلام في الرّتبة المحفوظة لأنها لا تُظهر اختلاف الأساليب، وعمدوا إلى دراسة الرّتبة غير المحفوظة، فمنحوها عنايّة أسلوبيّة خاصّة تحت عنوان *التّقديم والتّأخير*.

ومعنى ذلك أنّ التّقديم والتّأخير البلاغي وثيقُ الصّلة بقرينة الرّتبة في النّحو، غير أنّه لا يمسّ الرّتبة المحفوظة، لأنها ثابتة لا تختلف فيها الأساليب[5].

**4. 2. أصل الوضع والتّركيب الجملي:** وأهمّ مبدأ من مبادئ النّحاة ما يُسمّى *أصل الوضع*، وهو عندهم مرتبط بالتّركيب الجملي، سواء أكان متعلّقًا ببنيّة التّراكيب وصورتها التّامّة التي تتضمّن الذكر والإظهار ونحو ذلك، أم بالعلاقات الدّاخليّة والخارجيّة الدّالّة على المعاني المفردة فيها.

وهذه النّظرةُ السّيبويهيّة هي التي بنى عليها الإمام عبد القاهر الجرجاني نظريّتَه في دلائل الإعجاز، إذ يقول في مقدمته:

«هذا كلامٌ وجيزٌ يطّلع به النّاظر على أصول النّحو جملةً، وعلى كلّ ما يكون به النّظم دفعةً واحدة».

ويؤكّد هذا المعنى في مواضع كثيرة بقوله:

«فلستَ بواجدٍ شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، أو خطؤه إن كان خطأً إلى النّظم، إلا وهو معنى من معاني النّحو قد أُصيب به موضعُه» ....

فكلّ ما يوصف بحسن النّظم أو فساده مرجعه إلى معاني النّحو وأحكامه.

**4. 3. الإعراب والدّلالة البلاغيّة:** فهل كان للإعراب وحركاته صلةٌ بالمعنى الدّلالي؟

لقد حاول النّحاةُ الأقدمون تطبيق المبدأ القائل بأنّ الإعراب فرعٌ عن المعنى فكانوا يضعون جانب المعنى نصب أعينهم وهم يعالجون مسائلهم النّحويّة مدركين الصّلة الوثيقة بين الإعراب وحركاته وبين الإبانة عن المعاني المختلفة –الوظيفيّة منها والدّلاليّة–التي تختلج في نفوس المتكلّمين.

فالإعراب عند ابن جنّي هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، إذ يقول:

«ألا ترى أنّك إذا سمعتَ: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيدًا أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلامُ سجعًا واحدًا لاستبهم أحدُهما من صاحبه؟».

وفهمُ ابن جنّي للإعراب فهمٌ معنويّ، إذ يجعل عِلّة الإعراب متّصلة بالكلمات التي تدخل في التّراكيب، ويرى أنّ علّته معنويّة تتعلّق بالمتكلّم الذي يملك ناصيّة القول.

أمّا الكلمات المفردة فلا إعراب فيها، لأنّ الإعراب إنما يكون للإبانة عن المعاني المتعاقبة كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، وهذه لا تُتصوّر في المفردات.

فألقابُ الإعراب وعلاماتُه لم توضع عبثًا، بل للدلالة على المعاني الوظيفيّة التي تؤدّيها الكلمة داخل التّراكيب.

**4. 4. العامل النّحوي ونفسيّة المتكلّم:** أمّا العامل النّحويّ، فهو متّصل اتصالًا وثيقًا بالمتكلّم.

وقد أكّد النّحاةُ واللّغويّون هذا الفهم، على الرّغم من ميل بعضهم إلى فلسفة هذه العوامل.

يقول ابن جنّي:

«إنّ ما قاله النّحويّون في العامل المعنويّ إنما أرادوا به أن يُروك أنّ بعض العمل يأتي عاريًا من مصاحبة لفظٍ، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم... وأمّا في الحقيقة فإنّ العملَ في الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيءٍ غيره» [6].

فلم يكن اهتمامُ النّحاة بالعلل النّحويّة غايّة في ذاته، بل وسيلةً لفهم الأحكام ومقارنتها، دون تشتيتٍ لذهن المتعلّم.

إذ كان غرضُهم معرفة موقف العرب الفصحاء منها[7]، وإدراك القيمةَ الدّلاليّة التي تُحدثها الحركات الإعرابيّة في المعنى.

**4. 5. دلالة الإعراب في الاستعمال:** فالإعراب عند ابن جنّي يمنح الكلمة حريّة في الحركة داخل التّراكيب والصّياغات، متصلاً بنفسيّة المبدع ومقتضى الحال[8].

ويُوضّح الزَّجَّاجي سببَ لجوء نحاة العرب إلى الإعراب، لأنّ الأسماء كانت تعتريها المعاني المختلفة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافةٍ، ولم يكن في صيغها ما يدلّ على تلك المعاني، فجُعلت الحركات دالّةً عليها.

وفي قولهم: «ضربَ زيدٌ عمراً»، دلَّ رفعُ *زيد* على أنَّ الفعل له، ودلَّ نصبُ *عمرو* على أن الفعل وقع به.

وهكذا اتَّسع العرب في كلامهم، فكان لهم أن يُقدِّموا الفاعلَ متى شاءوا ويُقدِّموا المفعولَ عند الحاجة، فتكون الحركاتُ دالّةً على المعاني[9].

**4. 6. الشّاهد التّاريخي في قصة الكسائي وأبي يوسف:** وقد رُوي أن الكسائي وأبا يوسف القاضي اجتمعا عند الرّشيد، فجعل أبو يوسف يذمُّ النّحو ويسخر منه.

فقال له الكسائي، وقد أراد أن يُعلِّمه فضل النّحو:

ما تقول في رجلٍ قال لآخر: «أنا قاتِلُ غلامُك»، وآخر قال: «أنا قاتلٌ غلامَك»؟ أيُّهما تأخذ به؟

قال أبو يوسف: آخُذُهما جميعاً.

فقال الرّشيد: أخطأت. وكان ذا درايّة بالعربيّة فاستحيا أبو يوسف، وسأله: كيف ذلك؟

قال: الذي يُؤخذ بقتل الغلام هو القائل: «أنا قاتِلُ غلامِك» بالإضافة، لأنّه فعلٌ ماضٍ، وأمّا القائل: «أنا قاتلٌ غلامَك» بالتّنوين فلا يُؤخذ به، لأنّه مستقبل لم يقع بعدُ، كما قال الله تعالى: ﴿**وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا**﴾ [الكهف: 23]. فلولا أنّ التّنوين يدل على الاستقبال، ما جاز أن يُقرن بـ «غداً».

وهكذا كانت وظيفة الإعراب في كلام العرب نابعةً من قيمته الدّلاليّة، إذ تمنح الحركات مرونةً في التّقديم والتّأخير تبعًا لمقتضيات التّخاطب والمقام.

**5. النّظم والبلاغة في الفكر الجرجاني والسّيبويهي:**

**5. 1. الإعراب مفتاح المعنى:** لقد بنى عبد القاهر الجرجاني نظريته على أصول النّحو ومعانيه، وكان في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة يُلحّ على قيمة الإعراب بالنّسبة إلى اللّغة وبلاغتها.

ونعى على أهل زمانه زهدهم في النّحو واحتقارهم له حتى صار ذلك حاجزًا دون فهم كتاب الله ومعرفة معانيه.

يقول الجرجاني:

«إذ قد عُلم أنّ الألفاظ مغلقةٌ على معانيها حتى يكون الإعرابُ مفتاحَها وأنّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكون هو المستخرِج لها، وأنه المعيار الذي لا يُعرف به نقصانُ كلامٍ ولا رجحانه حتى يُعرض عليه[10]»...

وهكذا يظهر أنّ الإعراب عند الجرجاني ليس مجرد ضبط صوتي، بل هو أداة كشفٍ عن المعنى ومفتاح البلاغة.

**5. 2. الحريّة الأسلوبيّة في العربيّة:** وهذه النّظرة إلى النّظم تتطابق مع ما ذهب إليه اللّغويّون المحدثون.

ف"فندريس" يرى أنّ طريقة ترتيب الكلمات تمس النّحو عن قرب، وتختلف باختلاف اللغات من حيث درجة الحريّة في ترتيبها.

فبعض اللغات يعتمد فيها النّحو اعتماداً كبيراً على ترتيب الكلمات، وبعضها الآخر . كالعربيّة . يُتيح حريّة نسبيّة بفضل نظامه الصّرفي والإعرابي.

فالقول: «يَضرِبُ زيدٌ عمراً»، و«يَضرِبُ عمراً زيدٌ»، و«عمراً يَضرِبُ زيدٌ» لا يُغيّر الفاعل ولا المفعول، لكن هذه التّراكيب ليست على درجة واحدة من الجودة الأسلوبيّة.

إذ تتنوّع الدّلالة الشّعوريّة والبلاغيّة بتنوّع التّرتيب.

فالمسألة. كما يقول فندريس . مسألةُ حسٍّ قبل أن تكون مسألةَ مذهبٍ نحوي لأنّ مخالفة النّمط المألوف تكشف عن غرضٍ خاص، هو إبراز كلمةٍ ما وجلب الانتباه إليها.

ومن هنا تتداخل دراسة النّظم مع دراسة الأسلوب[11].

**5. 3. الموسيقى الدّاخليّة في علامات الإعراب:** أمّا العقاد، فكان يرى أنّ في علامات الإعراب موسيقى داخليّة تُضفي على العربيّة سحرها الخاص، إذ تجري مجرى الأصوات الموسيقيّة، وتستقر في مواضعها على نحوٍ يوافق الإيقاع والنّغم.

ولهذا رأى أنّ تلك العلامات تُمكِّن الشّاعر من التّقديم والتّأخير في أوزان الشّعر دون أن يتغيّر المعنى، لأنّها تدل على معناها أينما وُضعت الكلمة في البيت.

وقال إن هذه الموسيقيّة تعلِّم النّحاة أحياناً كيف يفهمون الشّعر، لأنّ المزيّة الشّعريّة في قواعد الإعراب أسبق من المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة اللاحقة[12].

**6. النّحو والسّياق: مراعاة المقام ومقتضى الحال:**

**6. 1. اللّغة والسّياق الاجتماعي:** لم تكن فكرة المقام والمقال غائبة عن وعي النّحاة الأوائل، إذ كانوا يضعون نصب أعينهم حالَ المخاطبة وهم يؤسسون القواعد على سنن العرب في كلامهم.

فلا حذف عندهم إلا بدليل تدل عليه القرائن الحاليّة أو المقاليّة، ولا تقديم ولا تأخير إلا لقرينةٍ معتبرة، ولا تعريف ولا تنكير إلا لمقامٍ خاص، حتى يكون المخاطب على وعيٍ تامٍّ بسياق الحال.

وقد حاول كثير من النّحاة تجاوز التّجريدات النّحويّة المثاليّة إلى استشراف آفاقٍ جماليّة وفنيّة، فجعلوا نحوهم نحوًا بلاغياً، أو قل بلاغةً نحويّة.

وبناءً على النّظرة الجرجانيّة والسّيبويهيّة، فإنّ الفصل بين علوم العربيّة . من نحوٍ وبلاغةٍ وصرفٍ ومعجمٍ . فصلٌ مُضرٌّ بالبحث، إذ تُشبه هذه العلوم جسد الإنسان: لا يجوز بتر أعضائه عند النّظر في وظيفته، لأن دم الحياة الذي يغذّيها واحدٌ، وهدفها واحدٌ متكامل.

وإن اقتضت الضّرورة العلميّة التّخصيص، وجب أن تُراعى الصّلة العضويّة بين الأجزاء وأن تبقى النّظرة الشّاملة إلى العلاقات قائمة[13].

فالعربيّة، في نظام أساليبها، نظامٌ متكامل، وللعرب في افتنانهم بالكلام سننٌ معروفة: يُقدِّمون ويؤخِّرون، يذكرون ويحذفون، يُعرِّفون ويُنكِّرون، يُصرِّحون ويُكنُّون، ويضعون اللفظة موضع غيرها تبعاً لمقتضيات الحال والمقام[14].

ولما كان النّحويون لاحقين بالعرب، على طريقتهم مقتدين، وبألفاظهم متحلّين، ولِمعانيهم قاصدين، جاز لمن جمع شتاتَ هذا العلم أن يرى فيه نحوًا كما رأوه، فيحذو حذوهم، ويجري على أمثلتهم، إذ ما نحن عليه للعرب مذهب ولسيبويه سبيلهم وموردهم[15].

**6. 2. الإرادة المعنويّة والسّياق عند الخليل وسيبويه:** كانت دراسة اللّغة عند سيبويه متصلةً بمحيط استعمالها؛ فوضع القواعد وفسّر الظواهر وعلّل المسائل من واقع اللّغة واستعمالها، بعيدًا عن الافتراض والمجرّدات اللفظيّة.

فقد راعى مقاصد المتكلّمين وأغراضهم وإفادة المخاطَبين وحاجاتهم، واعتمد على القرائن . أي الحال . في تفسير الظواهر وتوجيهها.

فكانت مجالاتٍ تطبيقيّة يرجع فيها إلى الملابسات التي تتبع منها، كما جاء في الكتاب في مسائل التّقديم والتّأخير، والذكر والحذف، والتّعريف والتّنكير ودلالة الأوجه الإعرابيّة.

لم يقتصر النّحاة العرب على النّظر في بنيّة النّص اللّغويّ كما لو كان شكلاً معزولًا عن العوامل الخارجيّة، بل نظروا إلى لغتهم بوصفها ضربًا من النّشاط الإنساني المتفاعل مع محيطه وظروفه.

وقد فطن هؤلاء العلماء إلى أنَّ للكلام وظيفةً ومعنًى في عمليّة التّواصل الاجتماعي، وأنّ هذه الوظيفة وذلك المعنى يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالحال والمقام.

إنَّ للمنهج السّياقي جذورًا في التّراث العربي للكشف عن المعاني النّحويّة.

ويتجلّى ذلك في نظرة الخليل بن أحمد الفراهيدي، كما نقلها عنه تلميذه سيبويه؛ إذ اعتمد على إرادة المتكلّم في توجيه معنى النّصب للتعظيم والمدح في قوله :الحمدَ للهِ أهلَ الحمدِ.

قال سيبويه:

«زعم الخليل أنَّ النّصب على هذا على أنك لم ترد أن تُحدِث النّاسَ بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعلته ثناءً وتعظيمًا[16].»

كما راعى الخليل العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب عند الحديث عن *قد* جوابًا لمن قال: لِمَ يفعل؟، فتقول في الجواب: قد فعل.

وزعم الخليل أنَّ هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر؛ [17]فالمخاطَب في حاجةٍ إلى تأكيد الجواب، وهنا لا بدّ أن يراعي المتكلّم حال المخاطَب، فيستعمل *قد* التي تفيد التّأكيد مع الماضي.

**6. 3. السّياق القرآني والحذف الدّلالي:** وسأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى:﴿**حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾ [الزمر:73] وعن قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ**﴾ [البقرة: 165] وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**﴾ [الأنعام: 27].

فقال الخليل: إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخاطَب لأيّ شيءٍ وُضع هذا الكلام[18].

فالسّياق يقوم مقام المحذوف إذا دلّت عليه الحال أو القرينة، وهي نظرة تداوليّة مبكرة في الفكر العربي.

أمّا ابن جنّي، فقد جعل سياق الحال ضابطًا نحويًا يقوم مقام الأفعال المحذوفة إذا دلّت الدّلالة عليها.

ففي باب أنّ المحذوف إذا دلّت الدّلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، قال:

«من ذلك أن ترى رجلًا قد مدّ سهمًا نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوت القِرطاس، فتقول: واللهِ لقد أصاب!، فهذا في حكم الملفوظ به وإن لم يُنطق لأنّ دلالة الحال قامت مقام اللفظ. وكذلك قولهم لمن رأوه مهيئًا للسيف في يده: زيدًا! أي اضربْ زيدًا. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلًا من اللفظ به» .

**6. 4. البنية، الرّتبة، والتّعليق النّحوي:** يقول الزجاجي في هذا السّياق:

«واعلم أنك إذا رجعتَ إلى نفسك علمتَ علمًا لا يعترضه شكّ، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلّق بعضُها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض ويُجعل لهذه بسببٍ من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل» [19]....

فالكلام في أيّة لغة يتكوّن من مجموعات تعبّر عن فكرة ما وتُسمّى "جملةً" وتُبنى غالبًا على الإسناد بين المسند والمسند إليه.

وهذه المجموعات الكلاميّة تُعدّ الأجزاء الأساسيّة في الخطاب.

يقول فندريس:

«فبالجمل يتبادل المتكلّمان الحديث بينهما، وبالجمل نحصل لغتنا، وبالجمل نتكلّم، وبالجمل نفكّر أيضًا[20].»

ونلاحظ في الجمل الآتيّة كيف تتنوّع الأساليب، لكنها رغم هذا التّنوع تشترك في معاني النّحو التي تتألف منها:

- يقرأ زيدٌ كتابًا مفيدًا في المكتبة (إثبات)؛
- واللهِ ليقرأنَّ زيدٌ كتابًا مفيدًا في المكتبة (توكيد)؛
- لم يقرأ زيدٌ كتابًا مفيدًا في المكتبة (نفي)؛
- هل يقرأ زيدٌ كتابًا مفيدًا في المكتبة؟ (استفهام)؛
- ليقرأْ زيدٌ كتابًا مفيدًا في المكتبة (أمر)؛

- لو يقرأ زيدٌ كتابًا مفيدًا في المكتبة (عرض)؛
- هلا يقرأ زيدٌ كتابًا مفيدًا في المكتبة (تحضيض)؛
- وإن يقرأ زيدٌ كتابًا مفيدًا في المكتبة ينتفعْ به (شرط).

فالمعاني الذهنيّة المشتركة في هذه التّراكيب هي الإسناد، والتّخصيص والإضافة، والاتباع، وهي جوهر التّفكير النّحوي العربي.

**7. خاتمة:** يتّضح من مجمل ما تقدّم أن النّحو العربي القديم، كما تجلى في أعمال سيبويه والجرجاني، كان نظاماً لغوياً متكاملاً يتعدى حدود الشّكل إلى فضاء المعنى والسّياق.

لقد اتخذ سيبويه المعنى والملاءمة السّياقيّة مقياساً لقبول أو رفض التّراكيب حتى لو خالفت مذهب الصّناعة النّحويّة.

وهذا الوعي النّحوي العميق بأهميّة الوظيفة الدّلاليّة والإبانة عن أغراض المتكلم هو ما يمنح العربيّة مرونة أسلوبيّة هائلة في التّقديم والتّأخير وفي علامات الإعراب.

ويمكن النّظر إلى النّحو العربي القديم على أنّه خزانة أدوات المايسترو اللّغويّ؛ إذ يقدم القواعد الأساسيّة (الرّتبة المحفوظة)، ولكنه يمنح المتكلم حريّة الانحراف عن المألوف (التّقديم والتّأخير) لإحداث تأثير بلاغي أو دلالي مقصود يتناسب مع الجمهور والمقام، دون أن يختلّ المعنى أو يضيع النّظام.

وهكذا يظل النّحو العربي علمًا حيًا متجددًا، يربط البنية بالمعنى، ويجعل من اللّغة كائنًا متفاعلًا مع الفكر، والبيان، والمقام.

## 8. قائمة المراجع:

الجُرجاني، عبد القاهر بن عبد الرّحمن .(1995) .*دلائل الإعجاز* (د. محمد التّنجي تحقيق). بيروت: دار الكتاب العربي safinatulnajat.com+3Thahabi Maktabah . Al-Shamilah+3habous.gov.ma+3

- الجَوَاري، أحمد عبد السّتار .(2006) .*نحو المعاني* .بيروت: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر.
- الزُّجّاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق .(1986) .*الإيضاح في علل النّحو* (د. مازن المبارك، تحقيق). بيروت: دار النّفائس Thahabi Maktabah Al- . Shamilah+3koha.birzeit.edu+3Usul+3
- العقّاد، عباس محمود .(2018) .*اللّغة الشّاعرة* .وكالة الصّحافة العربيّة.
- الحريثي، خديجة. (د. ن.) .دراسات في كتاب سيبويه .الكويت: وكالة المطبوعات.
- حسان، تمّام .(2000) .الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب: *النّحو – فقه اللّغة – البلاغة* .القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنّشر والتّوزيع.
- فندريس، جوزِيف .(1950) .اللّغة (تعريب: عبد الحميد الدّواخلي، محمد القصّاص). مصر: مكتبة الأنجلو المصريّة.
- راضي، عبد الحكيم .(2003) .نظريّة اللّغة في النّقد العربي .مصر: المجلس الأعلى للثقافة.
- ابن جُني، عثمان .(2006) .*الخصائص* (م. محمد علي النّجار، تحقيق). القاهرة: الهيئة المصريّة العامة للكتاب alalbany.org .
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم .(1973) .*تأويل مُشكِل القرآن* (تحقيق: السّيد أحمد صقر). بيروت: دار التّراث.

## 9. هوامش:

[1] ابن جني، عثمان، الخصائص، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، تحقيق: محمد علي النّجار، (القاهرة، 2006): ص 133.

[2] الجُرجاني، عبد القاهر بن عبد الرّحمن، دلائل الإعجاز، دار الكتاب العربي، تحقيق: محمد التّنجي، (بيروت، 1995)، ص 83، 81.

[3] أبو العدوس، يوسف، البلاغة والاسلوبيّة: مقدمات عامة. الأهليّة للنشر والتّوزيع. (الأردن، 1999) ص 82.

[4] الجُرجاني، عبد القاهر بن عبد الرّحمن، دلائل الإعجاز، ص 81، 82.

[5] حسان، تمّام. (2000). الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب: النّحو – فقه اللّغة – البلاغة. القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنّشر والتّوزيع. ص 346.

[6] ابن جني، عثمان، الخصائص، 110/1، ص 109.

7 الحريثي، خديجة. *دراسات في كتاب سيبويه* (الكويت، د. ن.).: وكالة المطبوعات: ص 211، 212.

[8] راضي، عبد الحكيم، نظريّة اللّغة في النّقد العربي، المجلس الأعلى للثقافة (مصر 2003): ص 212.

[9] الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، دار النّفائس (بيروت، 1986): ص 69، 70.

[10] الجرجاني، دلائل الاعجاز ص: 28. وينظر: أسرار البلاغة: ص 66، 67.

[11] فندريس، جوزيف، اللّغة، تعريب: عبد الحميد الدّواخلى، محمد القصاص، مكتبة الأنگلو المصريّة (مصر، 1950): 187، 188.

[12] العقّاد، عباس محمود. اللّغة الشّاعرة. وكالة الصّحافة العربيّة، (2018)، ص 26.

[13] الجواري، أحمد عبد السّتار، نحو المعاني، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر، (بيروت 2006)، ص 07.

[14] ينظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السّيد أحمد صقر، دار التّراث، (بيروت، 1973).

[15] ابن جني، عثمان، الخصائص، ص 307، 309.

[16] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، كتاب، تحقيق: عبد السّلام هارون الخانجي (القاهرة، 2009): 65/2

[17] سيبويه، الكتاب: 223/4.

[18] سيبويه، الكتاب: 103/3.

[19] الجرجاني، دلائل الاعجاز: ص 45.

[20] فندريس، اللّغة: ص 101.